المقاصة المصرفية الإلكترونية
(تقييم تجربة البنك المركزي المصري)

**=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*=*

الباحث : حسين محمد حسن أبو زيد
إشراف : الأستاذ الدكتور/ فريد راغب محمد النجار

موجز الملخص التنفيذى للبحث

مع التطور الكبير الذى ساد الصناعة المصرفية في مصر بقيادة البنك المركزي المصري من 1856–2006 ، تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في منظومة المقاصة المصرفية الإلكترونية من أجل تعظيم مكاسبها ، وتدعيم المراكز التنافسية للبنوك المصرية الأعضاء بهذه المنظومة .

وتشير الدراسة الاستكشافية لمنظومة المقاصة المصرفية الإلكترونية إلى وجود بطء في تحصيل قيمة وسائل الدفع والتى تقدر بحوالى 250–300 مليار جنية سنوياً . ويتفرع من هذه المشكلة الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

- ماهى المعوقات التى يمكن أن تواجه تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك المصرية محل البحث ؟
- ماهى المقومات اللازمة لتطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك المصرية محل البحث ؟
- ماهى المزايا المتوقعة من تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك المصرية محل البحث ؟
- ماهو الدور التكاملي الذى يمكن أن يضطلع به الجهاز المصرفي المصري بقيادة البنك المركزي المصري لتعظيم مكاسب المقاصة المصرفية الإلكترونية ، وزيادة المراكز التنافسية للبنوك المصرية محل البحث ؟

وتهدف الدراسة إلى تحديد المقومات اللازمة لتطبيق المقاصة المصرفية الإلكترونية ، وقياس المعوقات التى يمكن أن تؤدى إلى بطء تحصيل قيمة وسائل الدفع من خلال المقاصة الإلكترونية .

كما تقدم الدراسة بعض الآليات لحل المشكلة والتى تتلخص في توصيف كل من منظومتي المقاصة التقليدية ، والمقاصة الإلكترونية مع عرض لبعض التجارب العالمية للمقاصة الإلكترونية في بعض الدول بالإضافة إلى تحليل أثر تطبيق المقاصة الإلكترونية على القدرات التنافسية للبنوك محل البحث للوقوف على المزايا والنتائج المتوقعة لتطبيق هذه المنظومة – كما تقوم الدراسة بتحليل عوامل الضعف والقوة ، والفرص المتاحة والتهديدات الخارجية بهدف إعداد نموذج التحليل الرباعي للمقاصة الإلكترونية لاستخدامه في التخطيط الاستراتيجي للمقاصة الإلكترونية .

وتقوم الدراسة على فرضين حيث يشير الفرض الأول إلى أن القضاء على المعوقات الحالية في منظومة المقاصة الإلكترونية فى البنك المركزي المصري يؤدى إلى زيادة الودائع المصرفية وزيادة حجم التوظيف المصرفي(الائتمان والاستثمار).بينما يشير الفرض الثاني إلى أن المراكز التنافسية للبنوك المصرية محل البحث تزداد بتعظيم إيجابيات المقاصة الإلكترونية والقضاء على المعوقات الحالية .

وقد قامت الدراسة باختيار عينة تحكمية حجمها 86 مفرده على البنوك محل البحث ويمثلون البنوك الأعضاء في نظام المقاصة الإلكترونية .

وقد وزعت المفردات كالاتى : -

43 مفردة لمديري المقاصة بالمراكز الرئيسية للبنوك محل البحث .

43 مفردة لمديري المقاصة بالفروع الرئيسية للبنوك محل البحث .

وتم جمع بيانات من مجموع المفردات السابقة عددها 64 مفردة بنسبة 74.4% .

كما وزعت عدد 11 مفردة على خبراء المقاصة من العاملين بالبنك المركزي المصري أجيب عليها بالكامل بنسبة 100% .

تم الاعتماد على مقابلة مديري المقاصة الإلكترونية بالبنوك محل البحث ونوابهم ، وخبراء المقاصة بالبنك المركزي المصري .

ولتحقيق أهداف البحث تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام ، حيث تناول القسم الأول (تطور منظومة المقاصة في القطاع المصرفي المصري) ، بينما ركز القسم الثاني على (إدارة المقاصة المقارنة في بعض البنوك المركزية العالمية) ، بينما تناول القسم الثالث (الدراسة الميدانية) .

وقد تأكد من التحليل الإحصائي للبيانات الأولية أن هناك قصور في أداء أعمال المقاصة المصرفية الإلكترونية لدى البنوك المصرية محل البحث يعود إلى بعض المعوقات التى تواجه تطبيق هذه المنظومة .

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفروض ، فقد ثبت صحة الفرض الأول بنسبة 95% ، مما يدل على أن القضاء على المعوقات الحالية التى تواجه تطبيق المقاصة الإلكترونية يؤدى إلى زيادة حجم الودائع المصرفية وزيادة حجم التوظيف المصرفي (الائتمان والاستثمار) .

وفيما يتعلق بالفرض الثانى فقد ثبتت صحته بنسبة 100% ، مما يدل على أن المراكز التنافسية للبنوك المصرية محل البحث تزداد بتعظيم إيجابيات المقاصة الإلكترونية والقضاء على المعوقات الحالية للمقاصة الإلكترونية .

وفى ضوء النتائج السابقة تؤكد الرسالة على ضرورة الاستفادة من المزايا التى يمكن تحقيقها من تطبيق المقاصة الإلكترونية . كما أكدت النتائج على ضرورة توافر العديد من المقومات اللازمة لتطبيق المقاصة الإلكترونية ، بالإضافة إلى الاستفادة من نموذج التخطيط الاستراتيجي لإدارة المقاصة الإلكترونية ، حتى تتمكن من زيادة المراكز التنافسية للبنوك محل البحث .

وأخيراً تشير الرسالة إلى مجموعة من التوصيات التى تستدعى ضرورة تطبيق المقاصة الإلكترونية والاستفادة من تطبيقاتها وآلياتها في أسرع وقت ممكن لتعزيز قدراتها التنافسية .

وقدمت الرسالة بالإضافة إلى ذلك بعض البحوث المستقبلية المرتبطة بالمقاصة الإلكترونية والتى يمكن أن تحسن جودة خدمات التحصيل الإلكتروني، وتقدم للبنوك مقاصة بلا مندوبين ، وتعزز من الاعتماد على صور المستندات بدلاً من الأصول ، واستخدام الإنترنت في المقاصة .